التطور التاريخي المسؤولية الجزائية للفرد في القانون الدولي الجنائي

أ.د/ خضري محمد – كلية الحقوق والعلوم السياسية – برج بوعريريج

الملخص

إن المسؤولية الجزائية للفرد في القانون الدولي الجنائي عرفت مناقشات عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى من طرف لجنة تحديد مسؤوليات مبتدئي الحرب؛ كما عرفت تطبيقات قضائية أمام المحكمة العليا الألمانية في ليبزغ وكذا من خلال الاجتهادات الكبرى التي صدرت عن محاكم نورمبرغ وطوكيو والتي أسست فيما بعد لقضاء تم تقنينه فيما بعد.

Sommaire:

La responsabilité pénale de l'individu en droit pénal international a connus Des discussions après la fin de la Première Guerre mondiale par un comité chargé de déterminer les responsabilités des initiateurs de la guerre. Les demandes judiciaires étaient porté devant la Cour suprême allemande à Leipzig, ainsi que par la grande jurisprudence qu'elle a émise et qui a établi plus tard par le tribunal de Nuremberg et Tokyo.

مقدمة:

إن المسؤولية الجزائية للفرد في القانون الدولي الجنائي عرفت مناقشات عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى من طرف لجنة تحديد مسؤوليات مبتدئي الحرب؛ كما عرفت تطبيقات قضائية أمام المحكمة العليا الألمانية في ليبزغ وقد أثبت تاريخ ودراسة التطور التاريخي لهذه المسؤولية بأنها ارتبطت بوجود الحروب فكلما اندلعت حرب جديدة نجم عنها مساس بالحياة الجسدية للملايين من الأشخاص ومن ثمة يتم انشاء أجهزة قضائية جديدة؛ وهذا ما يطرح الاشكالية التالية: ما هو دور الأجهزة القضائية التي تم إنشائها في وضع مفاهيم جديدة وتطويرها أو الاستناد عليها لتشكل فيما بعد سوابق يتم الاعتماد عليها؟

وسنسعى للإجابة على هذا التساؤل وفق العناصر التالية:

المطلب الأول: دور لجنة تحديد مسؤوليات مبتدئي الحرب.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى اجتمع الحلفاء في مؤتمر السلام التمهيدي في باريس في جانفي 1919 وفي مؤتمر تفاوض الحلفاء حول استسلام ألمانيا ومعاهدة السلام. كما تمّ إنشاء لجنة متكونة من15 عضوا تمّ تسميتها بـ: لجنة تحديد مسؤوليات مبتدئي الحرب وتنفيذ العقوبات وقد كان هدفها تحقيق وإعلان مسؤولية مبتدئي الحرب وكل من خالف قوانينها وأعرافها من أجل محاكمتهم [1].

ولقد أوصت اللجنة:

" **بأن جميع الأشخاص من بين الدول الأعداء وبغض النظر عن مركزهم القيادي وبدون تمييز بين درجاتهم وبما في ذلك رؤساء الدول الذين ثبت قيامهم بانتهاكات لقواعد وأعراف الحرب أو قوانين الإنسانية فهم يتحملون المسؤولية ويمكن متابعتهم جزائيا"**

و يرى L. Sunga بأن هذه التوصية أنهت فكرة اختفاء رؤساء الدول وراء الحصانة؛ كما أنها أنهت فكرة اختفاء القادة الأقل مرتبة وراء الدفع بطاعة الأوامر العليا [2].

وعندما انتهت اللجنة من عملها في 1920 قدّمت قائمة تحتوي على 895 مجرم حرب بما في ذلك عسكريين وسياسيين[3].

كما أوصت اللجنة بتأسيس محكمة دولية لمحاكمة هؤلاء المجرمين؛ وقد تضمنت هذه القائمة أسماء الأشخاص بأعلى سلم القيادة فقط بما ذلك القيصر.

وبعد الإمضاء على اتفاقية فرساي في 28 جوان 1919 والتي تضمنت المواد من 227 حتى 230 فقد إتضح المسار العام للحلفاء استبيان توجههم ولقد نصت المادة 227 على أن:

" الحلفاء والقوى المتحالفة يستدعون غليوم الثاني إمبراطور ألمانيا السابق رسميا لإرتكابه جريمة عظمى لمبادئ الأخلاق العالمية وقدسية المعاهدات، وسوف تشكل محكمة خاصة لمحاكمة المتهم وبذلك تكفل له الضمانة اللازمة لحقه في الدفاع على أن تتبع المحكمة حكمها أسمى بواعث السياسة الدولية مع مراعاة إثبات قدسية الإلتزام بالتعهدات الدولية ولسوف يوجه الحلفاء والقوى المتحالفة طلبا رسميا لحكومة هولندا طالبين تسليم الإمبراطور السابق لهم لاحتمال تقديمه للمحاكمة"

و قد نصت الفقرة الثانية من المادة 228 على ما يلي:

" سوف تقوم الحكومة الألمانية بتسليم جميع الأشخاص المتهمين بانتهاك قوانين وأعراف الحرب ممن تمّ تحديدهم بالاسم أو الدرجة الوظيفية أو الإدارة أو العمل الذي خوّل أليهم بمعرفة السلطات الألمانية إلى الدول المتحالفة... "[4]

ولقد تمت صياغة أحكام المادتين 227 و228 بناءا على اتفاق خاص بين قياديي الدول الحلفاء؛ ولقد أظهرت الاتفاقية سعيا حثيثا من طرف دول الحلفاء نحو تحميل المسؤولية الخاصة للأشخاص المسؤولين عن ارتكابهم لجرائم حرب بصفتهم الشخصية بما في ذلك قيصر ألمانيا ؛ ولقد كانت هذه الخطوة حسب البعض بمثابة المقدمة نحو عدم الاعتراف أو نحو إلغاء " فكرة أعمال الدولة the act of state doctrine " كما أنها كانت بمثابة المقدمة نحو فكرة متابعة القادة الحكوميين وتحميلهم المسؤولية عن جرائم الحرب [5].

ويرى L.Green بأن التقرير المحرر من طرف اللجنة لم يرد به أي اقتراح بأن غليوم الثاني قد قام بصفة شخصية بإدارة أو إصدار أوامر تجاه أحد الأفراد التي كانت – أي الإدارة أو الأمر – مخالفة لقواعد وأعراف الحرب.

ولقد اعترضت الولايات المتحدة واليابان على فكرة متابعة رئيس الدولة قضائيا ؛ كما أن اتفاقية فرساي في الأخير لم تتحدث عن: " جرائم ضد القانون الدولي " ولكن عن:"جريمة عظمى ضد مبادئ الأخلاق العالمية وقدسية المعاهدات".

كما أن المحاكمة لم يشترط فيها أن تكون وفقا للقانون؛ وقد أوردت اللجنة في تقريرها أن:

«..The Public Arraignment Under Article 227 Framed Against The German Ex-Emperor Has Not A Juridical Character As Regards Its Substance, But Only In Its Form.The Ex- Emperor Is Arraigned As A Matter Of Hight International Policy, As The Minimum Of What Is Demanded For A Supreme Offence.

The Allied And Associated Powers Have Decided That Judicial Form, A Judicial Procedure And A Regular Constituted Tribunal Should Be Set Up In Order To Assure The Accused Full Rights And Liberties In Regard To His Defence And In Orders That The Jugement Should Be Of The Utmost Solemn Character »[6]

ولقد حاولت كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا القيام بالمثل مع القادة السياسيين في الدولة العثمانية عن إبادة الأرمن ولكنها أيضا باءت بالفشل رغم تضمين نفس المقترحات الواردة في اتفاقية فرساي حول المتابعات والمسؤولية في اتفاقية سيفر غير أن تركيا رفضت الإمضاء على الاتفاقية[7].

و حسب الأستاذ بسيوني فإن محتوى المواد من 227 إلى 230 من اتفاقية فرساي توجه نحو إقامة المسؤولية الشخصية للقائد الأعلى[8] ؛ وحسبه فإن فشل محاكمة القيصر يرجع إلى الفراغ المحدث بين مرحلة التحقيق والمحاكمة[9] ؛ كما أن الحلفاء لم يكونوا مستعدين لإرساء سابقة بمحاكمة رئيس دولة بسبب جريمة دولية جديدة ؛ ومن ثمة طلب الحلفاء من ألمانيا محاكمة عدد محدود من مجرمي الحرب أمام المحكمة الألمانية العليا في ليبزغ[10].

المطلب الثاني: محاكمات ليبزغ

في 13 فيفري 1920 قرر الحلفاء منح ألمانيا قائمة لـ: 896 إسما لأجل محاكمتهم؛ غير أن ألمانيا رفضت ذلك وفي الأخير تم التوصل إلى توافق Compromis تقوم بمقتضاه ألمانيا بمحاكمة 45 متهما أمام المحكمة العليا للرايخ في ليبزغ وتطبق عليهم القانون الدولي قبل القانون الوطني[11].

ولقد ارتبطت القضية الوحيدة حسب w.Parks والتي تمت مناقشة نظرية الرئيس السّلمي فيها بمحاكمة الماجور Benno Crusius ؛ والذي وجد مذنبا من طرف المحكمة عن إصداره أوامر بقتل أسرى فرنسيين جرحى وتم الحكم عليه بعامين حبسا[12].

وفي هذه القضية تمت متابعة كل من الجنرال Stenger والماجور Crusius بتهمة إطلاق النار على سجناء الحرب؛ وإعدامهم في السجون؛ أما الجنرال فلأنه أصدر الأوامر بذلك:ولقد دفع الجنرال بأن أوامره كانت بإتخاذ الحيطة اللازمة ضد السجناء الفرنسيين من حصولهم على السلاح من جديد ورجوعهم ضد الألمان وأنكر أنه أصدر أمرا لقتل أي جندي سجين مما أدى إلى إصدار حكم بالبراءة في حقه.

أما الماجور Crusius فقد كان وضعه مختلفا ومعقدا لأنه من جهة كانت لديه أوامر وأنه شارك بصفة شخصية في قتل الأسرى ولقد أقرت المحكمة بأن الحالة الذهنية للمتهم (State Of Mind)أثناء

وزمن الفعل لم تكن تسمح له بتقدير النتائج؛لذلك لم يكن لديه عنصر العمد وتوبع بجريمة القتل والإهمال Negligent Homicide.[13]

و يرى D.Mundis بأن القضية الأخرى التي تطرقت فيها المحكمة لمبدأ الرئيس السّلمي عن إطلاق النار على الناجين من سفينة Llandvery Castle.

وتعود وقائع القضية إلى سنة 1921 حين قام L.Ludwig وJobn Boldt على قتل جزء من ربان سفينة المستشفى البريطانية التي تم إغراقها من طرف غواصة ألمانية والتي من مجمل طاقتها 258 لم ينج سوى 24 منهم؛ وهذا بعد أن تلقيا أوامر من طرف قائد السفينة بذلك.

و لقد أثارت هذه القضية إشكالات قانونية تتمثل في كون السفينة البريطانية كانت خارج حدود المعارك الحربية لأنه تم إغراقها على حدود الإرلندية بالإضافة إلى أن قائد السفينة الألمانية Hulmut Ptrik قد أصدر أمرا بقتل جميع الناجين من الغرق والذين كانوا على متن قوارب النجاة؛ وبسبب فقدان القائد فإنه لم تتم محاكمته وإستتبع الأمر محاكمة الضابطين Lindwig وBoldt.

ولقد قضت المحكمة بأن إطلاق النار على العدو وهو مجرد من السلاح وكذا الأفراد وهم في حالة فرار من الموت يعد مخالفا للقانون من جهة ومن جهة ثانية فإن الضابطين كانا تحت سلطة القائد ولم تكن لديهما نية خاصة بالقتل ولذلك تمت إدانتهما بجرم أقل وبعقوبة أقل (أربع سنوات).

ويرى Hendin بأن هذا الحكم لديه قيمة خاصة لمرحلة مابين الحربين؛ لأن المحكمة أقرت بأن " قائد السفينة أصدر أمرا **في ظاهره** انتهاك للقانون الدولي؛ ولذلك فالقائد وحده مسؤول بشكل خاص عن ذلك"[14].

كما اتسمت هذه المرحلة بإبرام معاهدة دولية تتضمن الإشارة إل مسؤولية القادة ويتعلق الأمر باتفاقية جنيف لسنة 1929 لتحسين حالة المرضى والجرحى أثناء النزاعات المسلحة بحيث عالجت واجبات القادة لجيوش القوات العسكرية المتحاربة وذلك في المادة 26 منها[15]؛ والتي أصبحت فيما بعد (أي المادة) محل اجتهادات دولية قضائية وسيتم الرجوع إليها عند التطرق للاجتهادات التي اعتمدتها.

المطلب الثالث: المحاكمات بواسطة لجان الحرب

لم يقتصر تطوير النظرية على المحاكمات ذات الطابع الدولي وإنما تمت أيضا بواسطة لجان ومحاكم عسكرية وطنية؛ تمت الأولى أمام اللجنة العسكرية الأمريكية في مانيلا (الفرع الأول) والثانية من طرف محكمة عسكرية كندية (الفرع الثاني) وقد إنطلق عمل اللجان العسكرية من الناحية الزمنية قبيل المحاكمات الدولية ولذلك يتم البدء بها.

الفرع الأول: قضية الجنرال توموبوكي ياماشيتا

شغل الجنرال ياماشيتا منصبه كقائد للقوات الإمبراطورية اليابانية في الفلبين وكذا كحاكم عسكري عام للفلبين في 09أكتوبر1944 وهذا إلى غاية استسلامه في 03 سبتمبر 1945

ولقد تمت متابعة الجنرال أمام لجنة عسكرية أمريكية كان مقرها في الفلبين برئاسة الجنرال Douglas Mac Atrture على أساس أنه انتهك قانون الحرب ؛ولقد صرحت اللجنة بما يلي:

"إن الجنرال توموبوكي ياماشيتا قائد القوات الإمبراطورية اليابانية، في مانيلا وفي أماكن أخرى في جزر الفلبين على اعتبار أنه قائد الجيوش اليابانية في الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها؛ امتنع وبشكل غير قانوني عن التخلص من التزاماته بصفته كقائد وذلك بمراقبة سير العمليات العسكرية لقواته بما سمح لهم بارتكاب أبشع الجرائم وجرائم جسيمة أخرى ضد أفراد من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وأفراد تابعين لها وبصفة

خاصة الفلبينيين، وبذلك فإن الجنرال قد انتهك قانون الحرب..."

ولقد ذكرت اللجنة بأن الجنرال قد انتهك قانون الحرب لكون اليابان قد انظم إلى عدد من المعاهدات التي تشكل قواعد وأعراف للحرب البرية فقد كان اليابان من المنظمين لاتفاقية لاهاي الرابعة لسنة 1907 وكذا إتفاقية سنة 1929 المتعلقة بتحسين وتطوير حالة الجرحى والمرضى في المعركة[16].

ويرى L. Green بأن التهم الموجهة ضد الجنرال ليست على أنه ارتكب بصفة شخصية انتهاكات لقواعد وأعراف الحرب ولكن لأنه امتنع بصفته قائد للقوات العسكرية عن التخلص من الإلتزامات التي يفرضها قانون الحرب بأن يضمن تنفيذ هذه الإلتزامات من طرف القوات التابعة له[17].

و لقد تمّ إحصاء ثلاثة أنواع من الانتهاكات ضد السكان المدنيين:

1-تجويع وقتل وإبادة بدون أيّة محاكمة للمدنيين ولمعتقلي ولسجناء الحرب.

2-التعذيب والإغتصاب والقتل بشكل مكثف لعدد كبير من المقيمين في الفلبين بما في ذلك الأطفال والنساء والرجال الدين باستعمال المتفجرات ودفنهم وهم أحياء.

3-التحطيم والإزالة بدون أية ضرورة عسكرية وبشكل مكثف للمساكن ؛أماكن اقتصادية وعمل ؛ مستشفيات ؛ مدارس وأماكن عامة [18].

و لقد تمّ إحصاء قتل أكثر من 8000 مدني وتمّ ارتكاب أكثر من 500 حالة اغتصاب في مدينة مانيلا وحدها ؛ وتمّ قتل خلال فترة حكم الجنرال أكثر من 32 ألف مدني بما في ذلك المئات من الجنود الأمريكيين[19].

و لقد عاصرت هذه المحاكمة الوطنية إنشاء المحكمة الخاصة بنورمبرغ والمصادقة على ميثاقها[20]؛ ذلك أن اتهام الجنرال تمّ يومين فقط قبل الإمضاء على ميثاق لندن في 08 أكتوبر1945 ؛ ولذلك فالكثير من المحاكمات التي تمّت في أوربا كانت تشير إلى هذه القضية على أنها **قضية مرجعية** وتعتبر قضية الجنرال ياماشيتا أهم قضية – حسب الكثير من الفقهاء الأمريكيين – لأن الاتهامات الموجهة ضد الجنرال ارتبطت بمسؤوليته القيادية بالذات[21].

و لقد صرّح الجنرال أمام اللجنة بأنه لم يعط أية أوامر مثل تلك التي أسندت له (أقتلوا جميع الفيليبين)؛كما أنكر بأن لديه أي علم بارتكاب هذه الجرائم أو أنه رأى مثلها وبأنه هو الآخر لم يتلق من القيادة في اليابان أيّة أوامر بقتل المدنيين.

كما أنه تم تعيينه حديثا في منصبه بما لم يسمح له بمعرفة ضباطه جيدا ؛ وبأن الجيش الأمريكي في هجومه قطع جميع وسائل الاتصال بين وحدات الجيش وأخيرا فإن الجيش كان مقسما إلى وحدات لا مركزية لدى قياداتها سلطة تقديرية في اتخاذ ما تراه مناسبا من قرارات[22].

ومن خلال سماعها للشهود – حوالي 286 – واطلاعها على الوثائق – 432 مستند- توصلت اللجنة إلى أن دفاع الجنرال مدحوض بناء على خمسة أدلة (1) بعدد الجرائم المرتكبة(2) بعدد الضحايا(3)

رقعة اتساع الانتهاكات (4) التشابه في منهجية التنفيذ (5) اتساع عدد الانتهاكات المرتكبة من طرف سلطة ضابط واحد.

ولقد صرحت اللجنة التي لم يتلق أي من قضاتها تدريسا قانونيا ما يلي:

" لقد قدمت هيئة المتابعة أدلة تثبت بأن الجرائم كانت بشكل موسع ومكثف من الناحية الزمنية والمكانية مما يؤكد بأنه سمح بارتكابها عمدا وعن قصد وإدارة من طرف المتهم أو على أنه أمر بها سرية...والمتهم ضابط له سنوات كبيرة من الخبرة والحنكة وشغل منصبه في آسيا ومالايا وأوربا وحتى في بلاده اليابان.

إنه من غير المعقول اعتبار القائد قاتلا أو مغتصبا لأن واحد من الجنود التابعين له ارتكب جريمة قتل أو اغتصاب؛ غير أنه إذا كان القتل أو الاغتصاب والسلوكات المجرمة مرتكبة بشكل مكثف وشمولي ولم تكن هناك محاولات فعالة من طرف القائد لكشف هذه الجرائم ورقابتها؛ فإن مثل هذا القائد يمكن أن يكون مسؤولا وحتى مسؤول جزائيا..."[23].

كما صرحت اللجنة بشكل أكثر توضيحا بأن:

" الجرائم تمت بصفة شاملة من الشمال حتى الجنوب جزر الفلبين وأنها ارتكبت بشكل مكرر إبان قيادة الجنرال ياماشيتا كما أنها كانت جسيمة وظاهرة ومتكررة من حيث اتساعها ولا إنسانيتها بأنه كان يجب أن يعلم بها المتهم.

وتشير مسألة العلم التي أثارتها اللجنة بأن المتابعة لم تتمكن من إثبات عنصر العلم الحالي لدى المتهم فأشارت إلى أن المتهم لابد عليه أن يعلم[24] أو كان يجب عليه أن يعلم بارتكاب هذه الجرائم وهو ما سمي بمعيار Must Have Known وسيتم الرجوع إلى هذا المعيار عند التطرق لأركان مسؤولية الرئيس السلمي بشكل مبسط.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها اللجنة بالإجماع في هذه القضية هو أن القائد العسكري تقع عليه التزامات إيجابية بمراقبة الأفراد الخاضعين لسلطته بأن يضمن توافقهم وتماشيهم مع متطلبات قانون

الحرب[25] وبذلك يتضح بأن مسؤولية القائد هنا قامت على أساس عدم قيامه بهذا الإلتزام الإيجابي « breach of duty

كما أنه من جهة أخرى فإن اللجنة لم تقبل بالدفع بعدم العلم أو بجهل الوقائع « Claim Of Ignorance »؛

ذلك أن دفاع المتهم صرح بأن الجنرال لم يرتكب أي خطأ شخصي وعلى المتابعة أن تثبت عنصر الخطأ حتى تقيم مسؤوليته الجزائية ؛ولكن المتابعة صرحت بأن الجرائم كانت شمولية وموسعة بحيث كان يجب على المتهم أن يعلم بها Must Have Known ولذلك كما ذهبت إليه اللجنة فالمتهم:" أخفق في القيام بواجبه برقابة قواته"[26].

ولقد تم استئناف هذا الحكم أمام المحكمة العليا الأمريكية فيما أصبح يعرف بقضية Re-Yamachita وللعلم فإن المحكمة العليا لا تناقش الوقائع للقول ببراءة أو إدانة المستأنف ولكنها تنظر فقط إن كانت اللجنة التي قامت بالمحاكمة لديها القدرة والصلاحية والاختصاص لمحاكمة المتهم أولا[27].

ولقد أكدت المحكمة العليا حكم اللجنة في 7 جانفي 1945 وبعد مناقشتها لمسألة الاختصاص صرحت بأن:

"...المسألة تتمثل في: إن كان قانون الحرب يفرض على القائد العسكري إلتزاما باتخاذ الوسائل الملائمة والمتوفرة لديه لمراقبة القوات الموضوعة تحت سلطته وقيادته لأجل المنع والحماية من انتهاكات قانون الحرب... وإن كان يمكن إسناد أي تهم له لقيام مسؤوليته الشخصية عند امتناعه عن القيام بهذا الالتزام إذا ثبت أن قانون الحرب قد انتهك".

وبعد عودة المحكمة إلى سرد الاتفاقيات الدولية السارية المفعول – آنذاك – بما في ذلك المادتين 1و43 الملحقة بالاتفاقية الرابعة لمعاهدة لاهاي لسنة 1907 والمادة 19 للاتفاقية العاشرة و26 لاتفاقية جنيف لسنة 1929 صرحت المحكمة بأن:

"...محتوى هذه المواد يفرض على المستأنف التزاما إيجابيا باتخاذ جميع الوسائل التي في حوزته لأجل حماية أسرى الحرب ولأجل حماية المدنيين"[28].

وعلى ما يبدو فإن قرار المحكمة العليا بإجماع قضاته لم يثر ما أثاره الرأي الانفرادي للقضاة Murphy And Rutledge من ردود فعل.

ولقد أكد الرأي الإنفرادي على تعارض وتنافي Incompatibility حكم المحكمة العليا حول المسؤولية القيادية لياماشيتا مع مبدأ المسؤولية الشخصية [29]؛ وذكر بأن:

"المتهم لم تتم متابعته على أنه ساهم شخصيا في ارتكاب هاته الجرائم أو على أنه أمر بارتكابها؛ كما أنه لا يوجد ما يثبت على أنه كان على علم بها ؛ ولكنه بكل بساطة توبع على أنه أخفق بشكل غير قانوني عن التخلص من التزامه كقائد لأجل مراقبة العمليات العسكرية التي يقوم بها مرؤوسيه بما سمح لهم ارتكاب الجرائم...".

كما أورد الرأي الإنفرادي أن الجنرال ياماشيتا قد يكون على حق عندما أعلن أنه لم يكن على علم بارتكاب قواته لهذه الجرائم ؛لأن القوات الأمريكية عندما دخلت الفلبين سعت بكل الطرق الضرب الإتصالات وهو ما أفلح في القيام به وضرب القيادات والقواعد ثم تتم متابعته على أنه لم يقم بمراقبة جنوده[30].

أما بخصوص معيار العلم Mens Rea المعتمد من طرف اللجنة فالثابت أنه لم يمن واضحا بشكل كلي[31] ؛والثابت أنه اعتمد على معيار المسؤولية الجزائية بدون خطأ Strict Liability حسب الأستاذ بسيوني [32]؛ وأعتقد أن الطرح الذي أورده دفاع المتهم أمام اللجنة صحيح إلى حد كبير من أن:

" المتهم ليس محل متابعة على أنه ارتكب أي شيء لأي شخص أو لأنه امتنع عن القيام بأي شيء؛ ولكن وبشكل صريح لأنه فقط قائد للقوات الإمبراطورية اليابانية وأنه ولهذا السبب وحده أصبح مذنبا عن كل جريمة ارتكبها كل جندي تحت إمرته"

وكخلاصة لهذه القضية فإنه يظهر بأن قضية الجنرال ياماشيتا حسب جل الفقهاء واحدة من أهم القضايا التي عالجت نظرية الرئيس السّلمي وأنها الأكثر إثارة للجدل Most Controversial [33]؛ أو الأكثر إثارة للاختلاف Disapproval[34].

و تظهر أهميتها في أنها ساهمت في تطوير النظرية واعترفت بوجود التزام إيجابي في حق القائد بإتخاذ جميع الوسائل الملائمة لأجل فرض احترام قانون الحرب على مرؤوسيه [35].

وأن اللجنة قد طبقت فكرة المسؤولية الجزائية بدون خطا Strict Liability Approach [36]عندما اعتمدت في عنصر العلم على المعيار " يجب عليه أن يعلم Must Known وبأن هذه المسؤولية تقوم بناء على علاقة القيادة (قائد–خاضع) وبأن الرئيس من جهة أخرى يوجد تحت واجب أو الالتزام بالعلم Duty To know [37].

وهذا على الرغم من أن هذا المعيار سوف يتم التراجع عنه فيما بعد ؛لأن المعيار المعتمد بحسب ما تم وصفه « High Point For Command Responsibility » أعلى معيار معتمد لإقامة مسؤولية الرئيس السلمي[38] ولذلك فإن الاجتهادات التي أتت بعده اعتمدت معيارا أقل من حيث الدرجة أو أقل من حيث المحدودية.

الفرع الثاني: قضية كورت ماير

وتعتبر هذه القضية أيضا من أهم القضايا التي عالجت مسؤولية القائد في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية وهذا بواسطة محكمة كندية لجرائم الحرب ؛ وتمت المحاكمة في نفس الفترة الزمنية مع قضية ياماشيتا [39].

ولقد تمت متابعة Brigadefuhrer Kurt Meyer بناء على تنظيم جرائم الحرب الكندي وهذا بناء على المادة العاشرة منه الفقرتين الرابعة والخامسة التي تحمل المسؤولية للقائد عندما يرتكب أحد القوات التابعة له أو مجموعة منهم لجريمة من جرائم الحرب وأن هذا الدليل يسند بصفة Prima Facie إلى القائد[40].

و لقد تمت متابعة K Meyer على أنه ارتكب جرائم الحرب بناءا على تحريض منه وكذا قتل أسرى الحرب كنديين انتهكا لقواعد وأعراف الحرب وأنه أيضا أصدر أمر بقتل هؤلاء الأسرى أو بواسطة قوات تابعة له، ولقد قدمت هيئة المتابعة إثباتا على أن Meyer قد أصدر أمرا بأنه لابد من إطلاق النار على الأسرى وبأن واقعة القتل كانت بالقرب من مركز تواجده إلى درجة أنه كان يجب أن يكون على علم بها[41]

و لقد وجهت لـ Meyer تهم الأولى:على أنه حرض ودعم القوات التابعة له برفض منح قوات التحالف أية رحمة وذلك انتهاكا لقواعد وأعراف الحرب والثانية على أنه مسؤول عن مقتل أسرى الحرب وذلك عندما قامت قوات تابعة له بقتل 23 سجين حرب كندي بالقرب من قريتي Authie وBuron والثالثة على أنه أصدر أمرا مباشرا بقتل 07 أسرى حرب كندين وهو في مقر القيادة في منطقة Abbaye Ardenne.[42]

ولقد تم استدعاء تسعة وعشرون شاهدا؛ ولقد بينت لجنة المحاكمة بأن:

"...إنه لمن دواعي الرأي الشائع بأنه ليس فقط الأشخاص الذين قاموا بقتل السجناء من يمكن متابعتهم كمجرمي حرب؛ لكن أيضا كل قائد عسكري دفع إلى ارتكاب هذه السلوكات... وأن السؤال العام الذي مفاده: متى يكون القائد مسؤولا عن جرائم الحرب المرتكبة من طرف رجاله ومن طرف قوات خاضعة لسلطته وبذلك يتابع ويعاقب كمجرم حرب؟ وهذا الجواب ليس سهلا إذ ينبغي على هيئة المتابعة إثبات هذه المسؤولية...

إن القائد العسكري لا يمكن أن يكون محل متابعة كمجرم حرب في جميع الحالات التي يرتكب فيها جنود خاضعون لسلطته ؛ ولكن لابد من إثبات بعض الوقائع... بما في ذلك: رتبة المتهم، حقوق وواجبات القائد التي بمقتضاها احتل هذا المركز، ودرجة تدريبه التي تحصل عليها جنوده، سنه وتجاربه، وعلى العموم كل ما قد يثبت أن القائد قد أمر أو شجع سواءا شفاهة أو ضمنيا على قتل السجناء، أو أخفق بشكل أداري في القيام بواجباته كقائد عسكري عن منع أو القيام بفعل إيجابي لمنع قتل السجناء.

...وأنه ليس من الضروري أن تجد المحكمة أو تثبت بشكل مباشر وجود أمر من طرف القائد بقتل السجناء ولكنها قد تستشف ذلك من خلال ظروف لا لبس فيها (Clear Indication) بأن القائد قد جعل السجناء يمرون إلى حالة الموت..."[43].

"...كما أن المحكمة ومن خلال التجارب التي تعرفها عن المواد العسكرية وعن سعت معرفتها بالأعراف أثناء المعركة وكذا على ضوء القوانين يمكنها تحديد مسؤولية المتهم على أية حال..."[44].

ويرى الأستاذ Green بأن قضيتا Yamashina وMeyer تعتبران أهم قضيتان أشير فيهما إلى مسؤولية القائد ؛وبأن العبارات التي أوردتها المحكمة في البحث عن مسؤولية القائد تكون متشابهة مع ما تضمنه التقنين البريطاني والأمريكي لقواعد الحرب البرية وذلك بعبارات ولغة متشابهة وينطبق نفس الوضع على التنظيم الكندي « Canadian Régulation[45] ».

المطلب الرابع: محاكمات نورمبرغ وطوكيو

تعتبر المحاكم الدولية الخاصة بنورمبرغ وطوكيو أهم وسائل تطوير القانون الدولي الجنائي لسيما بالنسبة لقانون المسؤولية الجزائية الفردية ويعتبر القضاء الصادر عنها ذو آثار جوهرية في تطوير هذا القانون لا تزال سوابقه تستخدم حتى الوقت الحالي لكون المحاكمات مست أهم القيادات وأدت إلى مراجعة المفاهيم التقليدية للقانون الدولي حول الحصانة المطلقة والسيادة والتذرع بمسؤولية الدولة بدل الشخص القائم بالأعمال وغيرها ؛ فكيف ساهمت مواثيق هذه المحاكم في ذلك وما هو اجتهادها فيه.

الفرع الأول: مناقشة ميثاق المحكمتين الخاصة بنورمبرغ وطوكيو.

ذكر Sliedrgt بأن ميثاق المحكمة الدولية الخاصة بنورمبورغ لم يتضمن موادا خاصة بمسؤولية القادة ولا حتى الأحكام الصادرة عنها تضمنت إشارات خاصة بهذه المسؤولية وذلك لكون المحكمة كانت تتطرق إلى نظرية المساهمة Participation عندما تجد المتهم مذنبا وليس إلى فكرة مسؤولية القادة ؛ ويبرر فكرته هذه برأي الأستاذ Lippmann من أن المحكمة نورمبرغ عالجت مسؤولية القائد بشكل "ضمني Implicitly "؛ لأن أي نوع من أنواع المساهمة الجنائية قد يرتب المسؤولية الجزائية للقائد عندما ترتكب أي جريمة تحت سلطته [46] ؛ وتأكيدا لنفس الفكرة فإن الأستاذ L.Green يذكر على أنه يخالف فكرة إطاعة الأوامر العليا التي تطرق إليها الميثاق في المادة الثامنة منه ؛ فإن الميثاق لم يتضمن أي مرجعية صريحة لمسؤولية الرئيس السلمي ورغم ذلك فقد نصت المادة 7 على أن الصفة الرسمية للمتهم سواءُ بصفته كرئيس دولة أو كموظف سامي فيها لا يمكن أن تعتبر عذرا مانعا من المتابعة أو ظرفا مخففا للعقوبة.

كما نصت المادة 8 على أن فعل تصرف المتهم بناءا على أمر حكومته أو رئيس سُلَمي لا يعفيه من المسؤولية ؛ ولكن قد يمكن اعتباره كظرف مخفف للعقوبة إذا رأت المحكمة أن مقتضيات العدالة تستدعي ذلك.

و يرى Langston أن عدم تضمن نص الميثاق أي مرجعية صريحة لمسؤولية القادة لا يعني أبدا أن المحكمة الدولية الخاصة بنورمبورغ لن تقوم بمتابعة القادة ومساءلتهم جزائيا ؛ ولقد أثبتت التطبيقات المختلفة لقضاء المحكمة عكس ذلك تماما فكانت كل المتابعات ضد الأشخاص الذين يشغلون أعلى المناصب في الدولة والحزب النازي.

وعلى العموم فإن ميثاق المحكمة تمت صياغته في مؤتمر لندن وهذا بدون مشاركة أي رجل قانون ألماني أو محايد، وبالرجوع إلى المواد سابقة الذكر – (6 و7 من الميثاق)- فإنها تضمنت صياغة لمسؤولية القائد بشكل مباشر وهذا بالنسبة للقائد الذي يساهم في تشكيل أو تنفيذ خطة مشتركة أو مؤامرة لارتكاب جريمة وتنفذ من طرف مرؤوسيه (المادة 6 (ب) من الميثاق).

و على هذا الرغم من أن المقترح الأمريكي تضمن جعل مسؤولية القائد تقوم بشكل غير مباشر (المسؤولية بالامتناع) وهذا في كلا من الميثاقين سواء الخاص بمحكمة نورمبرغ أو بمحكمة طوكيو ؛إلا أن ذلك لم يحدث أبدا عند إصدار النص.

و تجدر الإشارة بأن ميثاق المحكمة الخاصة بنورمبرغ قد تحدد الاختصاص الشخصي فيه لمحاكمة المجرمين الكبار لدول المحور الأوربي فقط على خلاف ميثاق المحكمة الخاصة بطوكيو التي يتعدى فيها الاختصاص الشخصي إلى أي مجرم حرب كبير وليس فقط المجرمين اليابانيين إلا أن الثابت هو أن المتابعة لم تمس سوى المجرمين اليابانيين الكبار بما في ذلك ثمانية عشرة مجرم حرب ؛ وكذلك الحال بالنسبة للجرائم فالجرائم التي كانت محل متابعة هي تلك التي كان لها امتداد دولي أو بمفهوم المخالفة لم يكن متعلقة بدولة واحدة لأن قانون مجلس الرقابة نظم المسألة بأن محاكم الدول الحلفاء تتولى محاكمة باقي المجرمين الآخرين الذين ارتكبوا جرائما على أراضيها.

الفرع الثاني: الاجتهادات الكبرى في قضاء محاكمات نورمبرغ وطوكيو

لقد صدر عن المحاكم العسكرية الخاصة بنورمبرغ وطوكيو قضاء غزير اتجه نحو تأكيد الطابع القانوني للمحاكمات من أجل تجنب أي نقد يتعلق بكون المحاكمات تهدف إلى "الانتقام " وإنما إلى تحقيق "العدالة والقانون"؛ وقد منحت الأولوية " للمجرمين الكبار " وهم أولئك الأشخاص التي لم تكن لجرائمهم حدود دولية واحدة أي الأشخاص التي " تجاوزت جرائمهم حدود الدولة الواحدة " ولا يمكن لهذا المعيار إلا أن يمس المسؤولين والقياديين الأكثر والأعلى مكانة على سُلَم القيادة.

ولأجل ذلك فقد مست المحاكمات المسؤولين السياسيين والعسكريين الأكثر والأعلى مكانة على مستوى الحزب النازي والدولة ؛ وتعتبر محاكمة الجنرال Wilhelm Von Leeb ومن معه واحدة من المحاكمات التي مست ثلاثة عشرة[47] قائدا ألمانيا فيما يعرف " بقضية القادة السامين High » .Command Case »

لقد تمت متابعة جميع المتهمين بما في ذلك فون ليب بإرتكاب جرائم ضد السلام وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والتآمر على ارتكاب الجرائم المذكورة وكان من بين أهم المسائل التي واجهت المحكمة هي مسألة المسؤولية أو معايير المسؤولية الشخصية والفردية لكل متهم فذكرت المحكمة ما يلي:

" حتى يكون أي شخص مسؤول جزائيا لابد من أن يكون هناك انتهاك لإحدى الالتزامات المعنوية المثبتة بموجب القانون الدولي أي تصرف شخصي صادر عن إرادة حرة بناءاً على علم بكونه سلوك مجرم بموجب القانون الدولي[48]".

ولقد رفضت المحكمة الاعتماد على تحميل المتهمين للمسؤولية الجزائية بدون خطإ Strict Liability وإنما اعتمدت على معيار الامتناع المعتمد Negligent Omission بقولها:

"...إن السلوكات الإجرامية المرتكبة من طرف هذه القوات لا يمكن أن تحملهم المسؤولية بناءاً على عنصر أو علاقة التراتبية [49]... وبأن القول عن أي شخص بأنه مجرم لا يتم بالنظر لعلاقته في سلم القيادة؛ إذ لابد

من وجود خطا شخصي أو فعل يمكن أن يتجه ويقود إلى الفعل مباشرة أو أن الانتهاك تم من طرف أحد الخاضعين وشكل من طرف القائد امتناعا إجراميا ".

ولقد اعتبر الحكم بأن القائد لابد عليه بأن يعلم بسلوكات الأفراد التابعين له[50] وهذا على الرغم من أن المحكمة برأت المتهم الرئيسي فون ليب عن الجرائم المرتكبة من طرف قوات تابعة له لأنه لم تكن لديه عليهم سلطة الرقابة لكونهم قاموا بقتل عدد كبير من الأسرى الروسيين وبأن هذه الجرائم لم تكن تحت سلطته المباشرة [51].

ومن جهة أخرى فقد برأت المحكمة المتهم "فون ليب " من المسؤولية القيادية لكونه حسبها كان في وقت سابق قد نازع في شرعية الأمر الذي سُمي بـ: "the commissar Decree [52]"؛ كما أنه وجه تعليمات إلى الخاضعين الذين هم تحت سلطته بعدم إتباع محتوى الأمر والتقيد بمقتضيات القانون الدولي وقانون الحرب وبأن أي مخالفة لذلك – قانون الحرب – تعرض صاحبها إلى العقوبات التأديبية [53].

و لأجل ذلك فقد قضت محكمة نورمبرغ ببراءته من هذه التهمة لأن القائد العسكري فون ليب قد أثبت تخلصه من الالتزام الذي يفرضه عليه القانون تجاه الخاضعين لسلطته ومن واجب الرقابة وضرورة التقيد بمقتضيات القانون الإنساني لمنع ارتكاب الجرائم لكنه أخفق في التهمة الأخرى الموجهة إليه لعدم قيامه بنفس المنحى الإيجابي تجاه ما عُرف بـ: "The Barbarossa Juridiction" فلم يقم بإعطاء توجيهات بعدم تنفيذ هذا الأمر [54] ؛ والمعلوم من دراسة مسؤولية القائد أن " الالتزام بالرقابة " المفروض عليه بموجب القانون الدولي يحتم عليه ضرورة منع الخاضعين من عدم التقيد لأحكام القانون الدولي الإنساني بارتكابهم لجرائم حرب وليس العكس أي إصدار أوامر كما في the commissar Decree تقضي بعدم الإلتزام والتحلل من أحكام القانون وهذا ما يجعلها مخالفة للشرعية وبالتالي عدم واجبة التنفيذ.

كما عرفت النظرية تطبيقات مماثلة فيما عُرف بقضية Hostage Case ويتعلق الأمر بمجموعة من المسؤولين رفيعي المستوى في النظام العسكري الألماني تمت متابعتهم كفاعلين ومساهمين في ارتكاب جرائم القتل والتحويل للآلاف من الأشخاص ؛ولقد رفضت المحكمة فكرة كون المركز الذي يحتله المتهم بصفته قائدا أو ذو رتبة عليا في الدولة كفيل بتحميله المسؤولية الجزائية ؛ لكن اتجهت أنه لتحميل المتهم المسؤولية لابد من إثبات العلاقة السببية، الفعل الذي قام به المتهم أو الامتناع عن الفعل ذو الطبيعة الجرمية

وبالإضافة إلى ذلك لابد من الإثبات أن الفعل قد ارتكب بطريقة غير شرعية وبناء على إرادة وعلم من طرف الفاعل[55].

ولقد أكدت المحكمة في هذه القضية بأن عنصر العلم يعتبر ركن في الجريمة والمقصود به: أنه يمكن تحميل القائد بالمسؤولية الجزائية بالامتناع عندما " يجب على القائد أن يعلم بارتكاب الخاضع لسلطته للجريمة".

وحدث ذلك تجاه المتهم وليست عندما طبقت عليه المحكمة معيار "Shold Have Known "وهذا بناء على تقارير وصلت إلى المتهم تفيد بوقوع جرائم وبأن المتهم كان يجب عليه أن يعلم بالجرائم المرتكبة في الثكنة التابعة له بالنظر إلى جسامة الجرائم وبأنه كان لديه الوسائل للعلم وامتنع عن إحاطة نفسه بها[56].

وبذلك تكون المحكمة في هذه القضية قد اعتمدت نفس المعيار الذي جاءت به اللجنة في قضية ياماشيتا ولكن هذه المرة بشكل أكثر وضوحا وتفصيلا [57].

ولقد أقرت المحكمة بمسؤولية " ويلهيلم ليست" نظرا لارتكاب جرائم قتل لمجموعة من الرهائن داخل حدود الإقليم المحتل الذي عُيّن فيه وبأن المركز القيادي الذي يشغله يحتم عليه واجب رقابة الأشخاص التابعين له وصرحت المحكمة بما يلي:

"إن المتهم بقوله لم يكن لديه أدنى علم عن قتل جماعي للسكان لكونه كان غائبا عن مركزه وكذا عند ورود التقارير.

إن القائد العام لمناطق مستعمرة ملزم بالمحافظة على النظام العام والأمن والمعاقبة على ارتكاب الجرائم وحماية الأرواح والملكيات داخل المركز فإذا امتنع عن الحصول على المعلومات بما تفرضه عليه الوظيفة القيادية فإن هذا الامتناع يشكل انتهاكا صارخا لهذا الواجب مما يحمله المسؤولية الجزائية..."[58].

ولقد اعتبرت المحكمة بأن المتهم وردته تقارير تفيد بوقوع جرائم قتل غير مبررة للآلاف من الأشخاص على يد فاعلين مجهولين ورغم ذلك لم يحرك ساكنا؛ وبأن المتهم maréchal von List لم يطلب من المسؤولين إجراء متابعة للقضية والبحث في شرعية هذا القتل ؛ ولأجل ذلك فإن عدم قيام المتهم بوضع حد لهذه الجرائم الغير شرعية وكذا عدم اتخاذه للإجراءات الضرورية لضمان عدم تكرار ارتكابها

والعود فيها وهذا ما يشكل إخلالا جسيما بواجبه القيادي ويرتب مسؤوليته الجزائية ؛ ولقد اعتبرت المحكمة الخاصة بنورمبرغ بأن من الواجبات الملقاة على عاتق القائد بالإضافة إلى حماية النظام العام والأمن وحماية الأشخاص والممتلكات منع ارتكاب الجرائم والمعاقبة عنها [59].

وحسب Sliedregt فإن المحكمة في هذه القضية قد طبقت معيار "يجب عليه أن يعلم" ولكن بناءا على وجود تقارير واردة إلى "ليست" عن ارتكاب الجرائم وليس بناءا على كون الجرائم كانت ذات طابع واسع وشمولي [60].

و لقد قامت المحكمة الدولية العسكرية الخاصة بالشرق الأقصى " بطوكيو" بتطبيق نفس القواعد على وزير الخارجية السابق Hirota لكونه لم يتخذ الإجراءات الضرورية لدى ديوانه لوضع حد للجرائم التي ترتكب وهذا على الرغم من المعلومات التي كانت ترد إليه بأن المئات من الأشخاص يتم قتلهم بطريقة غير شرعية ومخالفة للقانون ؛ وكذا الاغتصاب الجماعي للنساء فيما عُرف بـ: " Rape of Nanking " وجرائم الاعتداء وهذا ما يجعل امتناعه يرقى إلى حد اعتباره امتناعا جرميا criminal negligence " وبأنه امتنع عن وعي منه عن اتخاذ الإجراءات الممكنة تحت تصرفه لمنع وقوع هذه الجرائم [61].

وبالنظر إلى طبيعة المركز الذي يشغله المتهم على اعتبار أنه " مدني " أو سياسي وليس عسكريا فقد أخذت هذه السابقة بعدا عميقا من التحليل ؛ لسيما وأن القاضي Röling قد أصدر رأيا انفراديا يبين فيه وجهة نظره المختلفة عن اجتهاد المحكمة نوعا ما والذي تم استرجاعه من جديد في قضاء المحكمة الخاصة برواندا في عدة قضايا منها – في أكايوسو وألفريد سوموزا – بقوله:

"Generally speaking, a Tribunal should be very careful in holding civil government officials responsible for the behavior of the army in the field. Moreover, the Tribunal is here to apply the general principles of law as they exist with relation to the responsibility for omissions'. Considerations of both law and policy, of both justice and expediency, indicate that this responsibility should only be recognized in a very restricted sense"[62].

ولعل هذا الرأي الانفرادي قد أثَر على المحكمة الخاصة برواندا إلى درجة أنها اعتبرت مسألة تجريم مسؤولية القادة المدنيين " مختلف فيها contentious"[63]؛ لأن **الأصول التاريخية** للنظرية عموما قد بينت بأن النظرية من إنشاء القانون العسكري أو **التقاليد العسكرية** وهذا ما جعل القاضي رولينج يلتمس من

المحكمة **توخي الحذر** بخصوص **تعدية** النظرية إلى **القادة المدنيين** ؛ وأعتقد بأن هذا المفهوم بالذات هو ما سيؤدي فيما بعد بالولايات المتحدة إلى تقديم اقتراح إلى لجنة صياغة مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بخصوص وضع **معيار** تمييز في الركن المعنوي بين القادة المدنيين والقادة العسكريين وهو ذات النص المصادق عليه والساري حاليا.

---

[1] أنظر: أد محمود شريف بسيوني، القانون الدولي الإنساني، دار النهظة العربية، 2007، ص ص: 183-187.

[2] See: Lyal S.Sunga, individual Responsibility In International Law For Serious Human Rights Violations, Martinus Nijhoff Publishers, 1992,p:22.

[3] وهذه الفكرة جدّ جوهرية في الدراسة لاسيما بالنظر لثقلها في التطور التاريخي لنظرية القائد وقد عبر عنها L.Sunga على النحو: " If Soveringn Immunity Were An Admissible Grounds For Exempting Officials Of High Rank, Offenders Of Lesser Rank Could Mere Persuaively Argur The Defence Of Superior Orders, If The Real Decision Makers Were Immune From Legal Responsibility Altogether, Then Officials Of Lesser Rank Should Be Excused Also"
See: Lyal S.Sunga, individual Responsibility... ,*op.cit*, Pp:22.

[4] أنظر بسيوني، المرجع السابق،ص:186 و193

[5]See Matthew Lippman: « The Other Nuremberg: American Prosecutions of Nazi War Criminals in Occupied Germany » , Ind. Int'l & Comp. L. Rev. 1 (1992-1993), vol: 3 , Pp: 1- 100, at: 3-4.

[6] See: **Leslie C.Green:** "Fifteenth Waldemar A.Solf Lecture In International Law: Superior Orders:And Command Responsibility ", Military Law Review ,Vol:175, March 2003, Pp:309-384 , At:348-349

[7] Ibid.

[8] See: **Bassiouni**, Crime Against… ,*op.cit*,p:426

[9]أنظر: بسيوني المرجع السابق،ص:192.

[10]المرجع السابق

[11] See:**Daryl A Mundis:** « Crimes Of The Commanders:Superior Responsibility Under Article 7(3) Of The Icty Statute » ,In International Criminal Law Development In The Case Law Of The Icty, Boas And Schabas Eds, Martinus Nijhoff Publishers ,Pp:239-275, At:242.

[12] See:**W.parks** ,*op.cit* Pp:13.

[13] See: Stuart E Hendin: « Command Responsibility And Superior Orders In The Twentieth Century:A Century Of Evolition ", Murdoch University Electronic Jornal Of Law ,At Para:32.

[14] See:Stuart E Hendin,*op.cit*,Para:29

[15] See:D.Burnett (Weston):"Command Responsibility And A Case Study Of The Criminal Responsibility Of Israeli Military Commanders For The Pogrom At Chatila And Sabra",Military law Review, Vol:107,1987,Pp:71-189,At:84.

[16] See:W.parks,*op.cit*,Pp:22-23. And See: L.C Green:"Superior Orders And Command…",op.cit,At: 194.

[17] See: L.Green: « War Crimes… »,*op.cit*,p:04.

[18] See: Ch.Garaway: « Command Responsibility: Victor's justice Or Just Desserts ?", International Conflict And Security Law, 2005,Pp:68-83,At:72,And See: Major Michael L.Smidt:"Yamachita, Medina, And Beyond:Command Responsibility In Contemporary Military Operation ",Military Law Review,2000,Vol:164,Pp:155-234,At:178.

[19] See:**Rockwood**,*op.cit*,p:127-128.

[20]ذلك أن محاكمة الجنرال لم تكن قضية دولية ؛ لأنها تمت من لجنة عسكرية أمريكية كان مقرها في مانيلا وكان قضاتها الخمسة كلهم عسكريون أمريكان وتم إستئنافها أمام المحكمة العليا الأمريكية وتنفيذ الحكم بالإعدام ضد الجنرال من طرفهم أيضا في 23 فيفري 1946.

[21] See: **Rockwood,** op.cit, p127

[22]See:Andrew D Mitchell: « Failure To Halt Prevent Or Punish:The Doctrine Of Command Responsibility For War Crimes ", Sydny Law Review, 2000,Vol:22,Pp:381-410,At:389.

ولقد كان الجيش مقسما إلى ثلاث مجموعات:الأولى بقيادة ياماشينا والمسمى « Shobu » ؛والثانية بقيادة Yokoyama وهو المسمى« Shimbu » ؛والثالثة بقيادة:Tsukada وهو المسمى:« Kembu » .

[23] See: **W.Parks**, *op.cit*,p:30.

[24] Ibid.
[25] See: **W.Parks**, *op.cit*,p:35
[26] See:Major Bruce D.Landrum: " The Yamachita War Crime Trial:Command Responsibility Then And Now ", Military Law Review, Vol:149,1995,Pp:293-301,At 296.
[27] Ibid

ولقد قامت المحكمة العليا الأمريكية بمراقبة ثلاثة نقاط هي:1-أختصاص اللجنة تجاه المتهم.2-اختصاص اللجنة تجاه الجرائم واللإنتهاكات.3-مراقبة مدى توفر حقوق المتهم والمحاكمة العادلة والإجراءات ولأجل ذلك راجع

See: **W.parks,*op.cit,*** p:61-62.
[28] See: **W.parks,***op.cit*,p:33-35.
[29]See:**Sliedregt**, *op.cit* ,p:122.
[30] See: Lundrum ,*op.cit*,p:297.
[31] See: **L.Smidt,**,*op.cit*,p:181.
[32] See: **Bassiouni**, *op.cit*,p:432.

وللعلم فإن المقال المشهور المحرر من طرف Parks حول المسألة: اعتبر أن اللجنة لم تعتمد على معيار المسؤولية بدون خطا.

ولا يفوتنا هنا التذكير بالإختلاف البسيط الموجود في النظامين Common law وCivil Law حول المسؤولية الجزائية بدون خطا ؛ بالمقصود بهذه المسؤوليةStrict Liability في الكومون لو: « Total Libility For An Offence Wich Has Committed Whether You Are At Fault Or Not ».

See:York Dictionary Of Law , York Press And Librairie Du Liban Publishers, Second Edition,2000,p:231

وبعبارة أخرى فالمسؤولية هنا تقوم بوجود الخطا أو بدونه ؛ والخطأ مفترض وينبغي إثبات نفي الخطأ.

وفي النظام Civil Law فتسمى هذه المسؤولية بحسب الجرائم Délits Matériels وفيها:

« L'agent Ets Présumé Fautif s'il A Accompli Le Geste Interdit ».

وللتوسعة أنظر., Jean Pradel ,Droit Pénal Général ,Edition Cujas ,16 éme Edition ,2006/2007 , P:489

[33] See:**L.Smidt**, *op.cit* ,P:180 And See: **Bassiouni**, *op.cit*,p:426.And See: **W.Parks** ,*op.cit* ,p:22

ويرى **Jenny S.Martinez** بأن سبب إثارتها للجدل ارتبط بالدرجة الأولى بمعيار العلم المعتمد من طرف اللجنة.

See:**Jenny S(Martinez)**: «Understanding Mens Rea In Command Responsibility:From Yamashita To Blaskié And Beyond »,Journal Of International Criminal Justice, July2007,5Pp:638-664,AT:648.
[34] See: Sliedregt, *op.cit* ,p:123.
[35] See:**M.J Delavigne**, *op.cit*,p:59.
[36] See**: Bassiouni,** *op.cit*, p: 432.
[37] Ibid.
[38] See: **Lundrum**, *op.cit*,p:298.
[39] See: **Bassiouni**, *op.cit*,p:431.

ولقد بدأت المحاكمة بشكل رسمي في 10 ديسمبر 1945 ؛وتمت أمام لجنة متكونة من خمسة قضاة ذوو رتب عسكرية.

See:Witney Lacken Bawer And Chris Madsen: "Justifying Atrocity:Lieutenant-Colonel Murice Andrew And The Defence Of Brigadefuhrer Kurt Meyer", In Canadian Military History Since The 17TH Century, Edited By yyes Tremblay, 2001,Pp: 553-564,At:558.

وكان Meyer الضابط الذي يقود وحدة الدبابات الفرعية SS12 وتم تعيينه في منصبه في 14 جوان 1944 ؛ ونطقت في حقه اللجنة حكما بالإعدام (رميا بالرصاص) وعند الإستئناف صدر حكم بالسجن مدى الحياة وتم إطلاق صراحة في سنة 1954.

See: **Luis-Philippe.F.Rouillard**: " Canada's Prevention And Repression Of War Crimes ",Miskol Journal Of International Law,Vol:02,2005,Pp:43-58,At:44-45.
[40] See:**LC.Green**: " Superior Orders And Command Responsibility ",*op.cit*,p:196.
[41] Ibid.
[42] See: Case N22, The Abbye Ardeene Case Trial If SS Brigadefuhrer Kurt Meyer.
The Totality Of The Judgment <www.Hlss.Uwe.Ac.Uk>

ويمكن الرجوع إلى باقي التهم الموجودة في الحكم ؛ولقد تم إثبات التهم الثلاثة المذكورة في المتن في حق Meyer في حين تمت تبرئته عن التهمتين الرابعة والخامسة.

[43] See:**L.Green**: The Fifteenth…,*op.cit*,p:355, And **L.Green**,Superior…*op.cit*,p:196-198.
[44] See:**L.Green**:The Fifteenth…,op.cit,p:352.
[45] Ibid
[46] See:E.van Sliedrgt ,The Criminal Responsibility Of Individual For Violation Of International Humanitarian Law ,T.M.C Asser Press The Hague,2003,P:124.

[47] See: **W.Parks**,*op.cit*,P:62.

لقد مست القضية أيضا

Hugo Sperrle – General Of The Army –Geord Karl Friedrich – Wilhelm Von Kuech- General- Johanns Blaskowitz- General-Hermann Hoth- General-Hans Reinhardt –General-Hzns Von Salmuth- General –Karl Hollidt- General –Karl Hollidt-General-Otto Schniewind-Admiral-karl Von Roques –General Of Infantry- Hermann Reinecke – General Of Infantry – Walter Warlimont –General Of Artyllery- Otto Woehler –General Of Infantry –Rudolf Lehmann-General ,Judge Advocate

[48] Ibid.

[49] في الأطروحة:علاقة التراتبية أو السلطة التسلسلية مرادفة لمصطلح:Subordination.

[50] See:N.Laviolette ,*op.cit*,p:102-103.

[51] See:Sliedregt ,*op.cit*,p:126.

[52] هذا الأمر صدر رفقة أمر آخر يدعى وفيه توجه تعليمات إلى القادة العسكريين الذين يتواجدون في مناطق العمليات بعدم التقيد بمحتويات القانون الدولي لسيما قانون الحرب وأن الأولوية لا تعطى للقانون الدولي وإنما للقانون الداخلي ؛ فلا يعامل الأسرى والمدنيين ولا يعطَون أية معاملة إنسانية.

[53] **O'Brien** (JAMES C.)**:** « The International tribunal for violation of international humanitarian law in the former Yugoslavia » , American journal of International law , 1993, vol: 87, Pp: 639-659, at: 652.

[54] بخصوص الأوامر the commissar Decree وكذا the Barbarossa Juridiction يمكن الرجوع إلى:

Parks (William) , op.cit , At: 45-46.

[55] See: N.Laviolette,*op.cit*,p:102.

[56] Ibid.

[57] Ibid.

[58] See:Sliedregt ,*op.cit*,p:125.

[59] Voir: le procureur c/ TIHOMIR BLAŠKIĆ, arrêt , op.cit , para:82

[60] Ibid.p126.

[61] Voir: The Prosecutor v. ALFRED MUSEMA ,*Case No. ICTR-96-13-A,* JUDGEMENT AND SENTENCE, Trial Chamber I , 27 January 2000, para: 133.

[62] الرأي الانفرادي للقاضي Röling مستخرج من قرار المحكمة الدولية لرواندا بخصوص قضية:

Voir: The Prosecutor Versus JEAN-PAUL AKAYESU , *Case No. ICTR-96-4-T,* Judgment , Chambre I, Decision of: 2 September 1998 , para: 490.

[63] Voir: The Prosecutor Versus JEAN-PAUL AKAYESU , *Case No. ICTR-96-4-T,*op.cit , para: 491.